Institut für Auslandsbeziehungen

Federal Foreign Office

الرؤيا الفلسطينية
PALESTINIAN VISION

عناد

لتمكين الشباب الفلسطيني

حماية الأرض وتشغيل الشباب عن طريق منح الشباب تسهيلات في انشاء مشاريعهم الريادية في المناطق والأماكن المهمشة والمهددة وصولاً الي حمايتها وإنعاشها

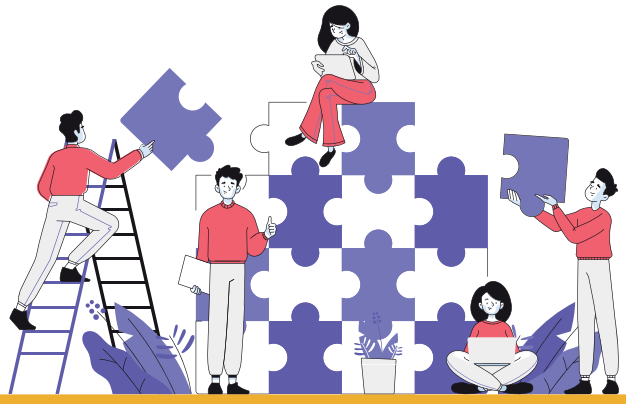

مقدمة

بينما ترى عديد الدراسات الصادرة عن مؤسسات بحثية وحكومية فلسطينية، صعوبة الحصول على تنمية حقيقية في المناطق المهمشة في فلسطين، فإن الواقع يشير إلى عكس ذلك، عبر استغلال رأس المال البشري في السوق المحلية.

تقع غالبية المناطق المهمشة في الضفة الغربية وبالتحديد في المناطق المسماة «ج»، وفق تصنيفات اتفاقية أوسلو الموقعة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، وهي مناطق في معظمها أراض زراعية، وأخرى تقع في مناطق جغرافية حيوية.

وما تزال الجهود الحكومية في البحث عن قنوات غير تقليدية لتشغيل مئات آلاف العاطلين عن العمل في السوق المحلية، تقليدية، مرتبطة بمحاولات توفير وظائف خدمية، إلا أن إيجاد مصادر دخل لهؤلاء الشباب في المناطق المهمشة قد يكون وسيلة لتعزيز صمود أهالي تلك المناطق، وإكسابها الطابع الفلسطيني الخالص.

تظهر بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن نسبة البطالة في السوق الفلسطينية 25% بنهاية الربع الثالث من العام الجاري، بأكثر من 378 ألف فرد عاطل عن العمل، فيما بلغت نسبة الفقر في البلاد قرابة 30%، بينما تبلغ نسبة الفقر المدقع 15% بحسب الإحصاء الفلسطيني.

وأمام عدم وجود سياسات فعلية تمارسها الحكومة الفلسطينية لتوفير فرص عمل للشباب من جهة، وتعزيز صمود الفلسطينيين في المناطق المهمشة من جهة أخرى، فستبقى مسألة البطالة والفقر وتهميش مناطق واسعة في فلسطين أمرا واقعا.

واقع الشباب في فلسطين

تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إلى أن التعليم هو الاستثمار الحقيقي للفلسطينيين نظرا لأهميته على الصعيدين الفردي والاجتماعي، فبيانات العام 2021 تشير الى أنه من بين كل 100 شاب/شابة في العمر 18-29 سنة، هناك 18 شاب/شابة حاصلون على درجة البكالوريوس فأعلى.

ولعل الشابات الاوفر حظا أكاديميا، إذ إن 23 شابة من بين كل 100 شابة حاصلة على درجة البكالوريوس فأعلى مقابل 13 شاب من الذكور. بالمقابل فان معدلات البطالة بين الخريجين تشكل التحدي الاكبر امام الشباب.

إذ بلغت هذه المعدلات 62% بين الإناث و33% بين الذكور، وكانت الأعلى في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية؛ 65% و24% على التوالي. ولعل أعلى معدلات للبطالة بين الشباب في العمر 18-29 سنة سجلت بين الخريجين منهم من حملة الدبلوم المتوسط فأعلى. (الفلسطيني، 2022)

ليس هذا فحسب، بل إن قرابة 155 ألف شاب وشابة في فلسطين بين العمر (18 - 29 عاما)، يعملون في القطاع غير المنظم، أي أنهم لا يحصلون على أي من الحقوق التي أقرها قانون العمل الفلسطيني. (الفلسطيني، 2022)

وفي فلسطين، يوجد 1.17 مليون شاب وشابة في الأعمار بين 18 - 29 عاما، تشكل نسبتهم قرابة 20% من المجتمع الفلسطيني، والجيد في ذلك إلى جانب السن المبكرة، هو أن نسبة الأمية بين الشباب لا تتجاوز 0.7%. (الفلسطيني، 2022)

البطالة في فلسطين

بلغ معدل البطالة بين الشباب (19-29) سنة الخريجين من حملة شهادة الدبلوم المتوسط فأعلى حوالي 50%، بواقع 32% في الضفة الغربية مقابل 75% في قطاع غزة.

بينما بلغ إجمالي عدد العاطلين عن العمل حوالي 378 ألفاً في الربع الثالث 2022؛ بواقع 253 ألفاً في قطاع غزة وحوالي 125 ألفاً في الضفة الغربية. إذ بلغ معدل البطالة بين المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) حوالي 25% في الربع الثالث 2022.

وأمام نسب البطالة المرتفعة في فلسطين، وغياب أية حلول لتشغيل الشباب وتدني الأجور الحقيقية، وجد عشرات الآلاف في إسرائيل، مقرا بديلا للعمل، وهو ما تثبته بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ومكتب الإحصاء الإسرائيلي.

وبلغ عدد العاملين في اسرائيل بنهاية الربع الثالث من العام 2022 171 ألف عامل مقارنة 182 ألف عامل في الربع الثاني 2022 دون احتساب العمالة التي تدخل السوق الإسرائيلية بعيدا عن المنافذ الرسمية. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022)

واقع المناطق المهمشة

تكشف بيانات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية «أوتشا»، أن المناطق المهمشة في فلسطين تقع في معظمها بالمناطق المصنفة «ج»، وجزء بسيطة يقع في المناطق المصنفة «ب".

وتشكل المناطق المصنفة «ج» في الضفة الغربية قرابة 60% من مساحة الضفة، حيث يعيش هناك أكثر من 300 ألف فلسطيني في 530 تجمع سكني، يعملون معظمهم في قطاع الزراعة والرعي. (أوتشا، 2017)

ويعاني نحو 24% من السكان الفلسطينيين في المناطق المهمشة من انعدام الأمن الغذائي مقارنة مع 17% مع باقي مناطق الضفة الغربية، وهو ما يشكل مدخلا لإيجاد قنوات تشغيل لشريحة واسعة من الشباب العاطلين عن العمل.

في عام 2021، طرحت الحكومة 11 قطعة أرض (995 دونماً) من الأراضي المملوكة للخزينة العامة في المحافظات الشمالية، للاستثمار لصالح المواطنين، بما فيهم فئة الشباب، في رام الله، ونابلس، وقلقيلية، وأريحا. (الفلسطينية، 2021) إلا أن طرح الأراضي المخصصة للاستثمار لم تكن لفئة الشباب وحدهم، بل شملت رجال الأعمال، وهي مبادرة قد تكون مكلفة على الشباب الذين يحتاجون إلى إعادة تأهيل الأراضي، وبالتالي فإن الخطة لن تحقق الأهداف المرجوة بخفض نسبة البطالة في السوق المحلية، وبالتحديد فئة الشباب.

وواجهت المجالس البلدية والقروية صعوبات في عمليات تنموية في هذه المناطق لأسباب سياسية وأمنية، على الرغم السياسات في الخطط التنموية التي اتبعتها الحكومات الفلسطينية المتعاقبة، مثل خطة الإصلاح والتنمية (2008-2010)، وخطة إقامة الدولة (2011-2013)، وخطة بناء الدولة وتجسيد السيادة (2014-2016)، وآخرها أجندة السياسات الوطنية (2017-2022). لم يُتطرق في الخطتين الأولى والثانية إلى مناطق (ج) بأي شكل، في حين أولت الحكومة الخامسة عشرة الاهتمام بهذه المناطق بشكل واضح.

وعلى الرغم من ذلك، لا تزال هذه السياسات والخطط لا ترقى إلى مستوى أهمية المنطقة وحساسية الوضع على الأرض، من حيث صعوبة إقامة المشاريع التنموية دون السيطرة على مناطق (ج)، وتأخر الحكومات الفلسطينية في العمل في هذه المناطق؛ الأمر الذي يحتاج إلى تدخل حكومي سريع وعاجل وضمن خطوات مهمة.

هنا، بعض البدائل المحتملة التي من الممكن أن تساعد على إحداث تغيير على الأرض، على المديين المتوسط والبعيد، من خلال التركيز على مواجهة التهديدات الإسرائيلية، عبر تعزيز عملية التنسيق الحقيقي بين المؤسسات الوطنية الحكومية وغير الحكومية، وبين المواطنين على الأرض، لتفعيل صمودهم، وفتح منافذ للتنمية الحقيقة على الأرض.

التأثير على الاقتصاد

تشير التقديرات إلى أن القيود المفروضة على الوصول إلى مناطق (ج) وعلى حركة الإنتاج فيها تُكبّد الاقتصاد الفلسطيني 3.4 مليار دولار، بحسب تقرير صادر عن البنك الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «أونكتاد" (الشبكة، 2015)

ويسهم الاستثمار في هذه المناطق - حال حدوثه – إلى زيادة في الناتج المحلي تصل إلى 35%، وهو ما لا تستطيع الحكومة الفلسطينية فعله بسبب السياسات الإسرائيلية المتلاحقة التي عزلت هذه المناطق بشكل مباشر عن بقية مناطق الضفة، فضلًا عن منعها أي تقدم وتنمية فيها.

يعاني المواطنون في مناطق (ج) من نقص في مقومات الحياة الأساسية، ومن استمرار التضييق ومصادرة الأراضي، فضلًا عن منعهم من العمل من قبل سلطات الاحتلال. (الشبكة، 2015)

فقد ورد في التقرير التنفيذي الأحدث للمفوضية الأوروبية أن 24% من الأسر في مناطق (ج) تعاني من انعدام الأمن الغذائي بسبب تدمير المساكن ومصادر الرزق، وأن أكثر من 70% يعانون بشكل كلي أو جزئي من عدم اتصال مناطقهم بشبكات مياه، إذ تعتمد بشكل أساسي على مياه الأمطار، أو خزانات المياه.

كما يؤدي التدمير الممنهج للبنى التحتية، مثل الملاجئ والمدارس والعيادات والمزارع وحظائر الحيوانات، الذي تقوم به إسرائيل في هذه المناطق، إلى زيادة الاعتمادية، واجتثاث تنمية السكان المدنيين في الأراضي المحتلة العام 67.

وتعتبر الزراعة أهم مصادر الدخل للسكان الفلسطينيين في المناطق المصنفة (ج)، وهو مصدر مهدد بشكل مباشر بسبب سياسات إسرائيل من خلال التضييق على المزارعين ومصادرة الأراضي، وسياسات الإغلاقات وتقييد التصاريح التي تمارسها إسرائيل.

أمام هذه المعطيات، فإن إعادة إحياء المناطق قد يشكل نموذجا مجربا لاستعادة الزخم لتلك المناطق والأراضي، وهو نموذج حصل ونجح في بعض البلدات، مثل بلدة بيتا جنوب مدينة نابلس شمالي الضفة الغربية، عندما قدمت البلدية أراضي بأسعار رمزية للشباب لاستغلالها في منطقة «العرمة»، لإعادة إحياء المنطقة وزيادة الزخم السكاني، وتحقيق سيطرة كاملة عليها، وإنهاء أية محاولات إسرائيلية للسيطرة عليها.

التوصيات

هنا، مجموعة توصيات لإدارة مسألتي البطالة وإحياء المناطق المهمشة في الضفة الغربية:

إعلان المناطق (ج) أولوية وطنية طارئة وشديدة الاستعجال، والعمل على رصد موازنة حكومية كبيرة لدعمها، وتنسيق العمل بشكل مركزي حول كيفية تطبيق ومراقبة تنفيذ المشاريع فيها، بالإضافة إلى إشراك سكانها بتحديد أولوياتهم وطرق تنفيذها.

العمل على إعلان رزمة مشاريع للشباب من خلال تأجير أراض تكون مجانية لأول 5 سنوات، في محاولة لخلق حالة اقتصادية في تلك المناطق، ونقل الشباب العاطل عن العمل من المدن والقرى إلى المناطق المهمشة لإقامة مشاريع زراعية أو استثمارية، توفر لهم مصدر دخل رئيس وتفتح فرص عمل إضافية لمزيد من الشباب.

رصد الموازنات والخطط لتدعيم صمود المواطنين في مناطق (ج)، وتثبيتهم على أرضهم، مع الأخذ بعين الاعتبار أن 19% من سكانها يعملون في العمل المحلي، و23% يعملون في الحكومة، ويجب التأكيد على تثبيتهم في أمكانهم، لذلك يجب عمل خطة سريعة بالتعاون مع كافة الجهات لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تلك المناطق.

إنشاء مركز خاص للدراسات تابع للحكومة مباشرة لإعطاء المؤشرات والتحليل اللازم لعمل السياسات والخطط الحكومية، حتى يتسنى للحكومة الاعتماد على مصادر موثوقة لعمل سياساتها وخططها، بدلًا من اللجوء إلى معلومات ودراسات من مصادر أخرى (دولية) على سبيل المثال، التي من الممكن أن تكون لها أجندات محددة تضمنها للدراسات، ما يؤثر على عملية التخطيط وعمل السياسات. (مسارات، 2018)

تقديم دعم حكومي لمشاريع حيوية (بالأخص زراعية) في مناطق (ج)، وتعويض المزارعين عن أية خسائر يتكبدونها، وتسليط الضوء على الانتهاكات الإسرائيلية.

الشراكات الدولية، وذلك من خلال تشكيل شبكة حماية دولية للمشاريع والاستثمارات في مناطق (ج)، عبر التشبيك مع الدول الداعمة للاستثمار في هذه المناطق.

التشبيك مع المؤسسات الدولية المختلفة العاملة في هذه المناطق، بهدف تنسيق الجهود المتكاملة، فهناك العديد من المشاريع ولكنها غير تكاملية.

البديل الثالث: التشبيك الداخلي، وذلك من خلال إنشاء لجنة عمل وطنية من مجموعة من الأطراف الحكومية والمحلية والقطاع الخاص، التي من شأنها التنسيق بينها بشكل حقيقي وفعّال، بهدف تحديد الأولويات، وأن تكون مرجعًا واحدًا لدعم المواطنين في المناطق (ج) على المديين العملي والإستراتيجي.

بناء خطة قابلة للتنفيذ عن أفضل الطرق الوطنية التي من شأنها التأثير على المواطنين وحياتهم بشكل سريع وفعال، والتركيز على تحقيق تواصل اجتماعي اقتصادي بين مناطق (ج) وبقية المناطق، من خلال تشجيع عمل مشاريع اجتماعية واقتصادية مشتركة.